

تطور مفهوم الدفاع الاقتصادي إلى قانون للذكاء الاقتصادي وذكاء قانوني

بقلم / أ. : خذر محمد
أستاذ مساعد "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة -
عضو بمخبر بحث نظام الحالة المدنية

الملخص:

إن الدفاع الاقتصادي طرأت، عليه عدّة تحولات سواء من الجانب الاقتصادي للمفهوم أو الجانب القانوني إذ ونظرا لتعلقه بأمن الدولة الاقتصادي، فقد تحول من الدفاع إلى الذكاء أي من الدفاع الاقتصادي إلى الذكاء الاقتصادي والقانوني، وأصبح هذا المفهوم أي الذكاء الاقتصادي يساهم في مكافحة التجسس الاقتصادي والصناعي، أما الذكاء القانوني فمهمته تتركز أساسا في مساعدة المؤسسة الاقتصادية على اتخاذ القرارات ومساهمة في الإستراتيجية القانونية للمؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

الدفاع الاقتصادي، الذكاء الاقتصادي، الذكاء القانوني، العولمة

Résumé:

La défense économique a économiquement et juridiquement changé. Ce concept est tant lié à la sécurité économique du pays qu'il s'est transformé en intelligence économique et juridique: l'intelligence économique permet de lutter contre l'espionnage économique et l'intelligence juridique aide les entreprises à caractère économique à prendre les décisions et mettre au point leurs stratégies.

مقدمة:

إن الدفاع الشامل، يتمثل في الدفاع العسكري والدفاع المدني والدفاع الاقتصادي، والذي يعتبر من أهم ركائز الدفاع الوطني الشامل، خاصة في عصر العولمة والشوملة الاقتصادية، فالدفاع الاقتصادي، هو عبارة عن مجموعة من الوثائق والمبادرات الصادرة عن السلطة العمومية، قصد حماية الاقتصاد الوطني والمؤسسات من كل انتهاك بمختلف أنواعه من جهة وقصد تلبية حاجيات الأمن الوطني من جهة أخرى.

فهو مفهوم غطى المجال المتعلق بالسير العام للاقتصاد الوطني، وكذلك غطى العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والدولة.

إلا أن هذا المفهوم عرف عدة تطورات في الآونة الأخيرة نظرا لتعلقه بالجانب الأمني للدولة.

الإشكالية: فما هي أهم التطورات التي طرأت على مفهوم الدفاع الاقتصادي؟

وهذا ما سنعالجه في المبحثين من دراستنا.

المبحث الأول: تطور مفهوم الدفاع الاقتصادي.

إن الدفاع الاقتصادي يستوعب مجالين مهمين، فطبقا للمنشور الصادر عن الوزارة الفرنسية للاقتصاد بتاريخ 14 فيفري 2002، نجد أن الدفاع الاقتصادي يغطي مجالين مهمين، الأول: سيادي يتعلق بالسير الحسن العام للاقتصاد، إما بطريق وقائي أو علاجي في القطاعات الحيوية، كالمياه، الطاقة، الاتصالات، التموين الغذائي، أمن المبادلات المالية... الخ، أما الثاني: فهو متعلق بالدولة الإستراتيجية "L'Etatstratège"، هدفه التعاون مع المؤسسات في ميادين عديدة، كالتقليد "Contrefaçon"، الاستثمارات، المنافسة، وهي قضايا تتعلق بالدفاع والأمن والذكاء الاقتصادي.

فالذكاء الاقتصادي، هذا المصطلح الافتراضي الغريب في القانون الجزائري، بل في عدة قوانين لدول مختلفة، على غرار فرنسا التي تعرف تأخرا تشريعيا في هذا المجال، فالتغيرات التكنولوجية الحديثة، أعطت بعدا جديدا لمفهوم الدفاع الاقتصادي، ويكمن هذا البعد في ممارسات جديدة، غير معروفة إن صح القول والتعبير، عند رجال القانون، من قضاة، محامين، أو أكاديميين... الخ.

بالإضافة إلى أن هذا المفهوم يوجد أكثر فأكثر في وضعية قريبة من المفاهيم التي تترجم العالم اليوم، وذلك في ظل ما يعرف بالعولمة، التي خلقت وكما يقول الأستاذ كريم بن يخلف "Karim Benyekhlef"، في كتابه: "une possible histoire de la norme, les normativités émergentes de la mondialisation"، "أن العولمة خلقت مجموعة من القواعد القانونية الصاعدة والتي تغيرت مفاهيمها التقليدية، نظرا لتأثيراته الأخيرة أي «العولمة عليها»" (1).

لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق للمفاهيم المختلفة للذكاء الاقتصادي، مع إعطاء لمحة عامة حول هذا المفهوم، وهذا في المطلب الأول، أما في المبحث الثاني سنتطرق للذكاء القانوني.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي في القوانين المقارنة.

إن الذكاء الاقتصادي يتعلق بعدة ميادين دراسة وبحث، على غرار العلوم الاقتصادية، والسياسية وعلوم التسيير، وعلوم الاتصال والإعلام، وعلوم الإعلام الآلي والعلوم السياسية، الرياضيات، الفيزياء... الخ. إذن هذا المصطلح يتركز في جل العلوم الحديثة، لكن سنحاول إعطاء مفهوم أو تعريف للذكاء الاقتصادي في مجال العلوم القانونية، في فرنسا مثلا، وفي جل قوانينها وبعد بحثنا عن المفهوم القانوني للذكاء الاقتصادي لم نجد أي نص قانوني وضعي يعرفه، حيث يقول الكاتب الدكتور والمحامي "Olivier de Maison Rouge" في كتابه الصادر سنة 2012، تحت

عنوان قانون الذكاء الاقتصادي"، الصادر عن دار النشر "لامي Lamy"، في الصفحة 27: "أنه في فرنسا وإلى حد كتابة هاته الاسطر لا يوجد أي نص قانوني وضعي ينظم بصفة دقيقة الذكاء الاقتصادي وتطبيقاته"(2).

إن خاصية البحث في مجال الذكاء الاقتصادي وبشكل عام سواء بالنسبة للقانونيين، أو مختلف التخصصات الأخرى، تتجلى في صعوبة تعريف هذا المصطلح، إذ يقول الكاتب "Christian Marcon"، مدعماً رأيه برأي البروفيسور "Nicolas Moinet"، "أن صعوبة البحث في مجال الذكاء الاقتصادي هي استحالة إعطاء تعريف الذكاء الاقتصادي؟" متما رأيه بعلامة استفهام(3).

بالرغم من هاته النتيجة إلا أننا سنحاول إعطاء بانوراما لمختلف التعاريف التي أعطيت للذكاء الاقتصادي من كل الجوانب في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني سنحاول التطرق للأنظمة الكبرى المعاصرة للذكاء الاقتصادي، أما في الفرع الثالث سنتطرق لدور الذكاء الاقتصادي في الدولة.

الفرع الأول: بانوراما لأهم التعاريف للذكاء الاقتصادي.

يعرفه "Alain Juillet": "بأنه نوع من أنواع الحكامة هدفه التحكم في المعلومة الإستراتيجية من أجل ضمان التنافسية والأمن الاقتصادي للمؤسسات"(4)، كما يعرفه "François Jakobiak"، "بأنه مرادف للذكاء التنافسي بالمفهوم الأمريكي، وبأنه المفهوم الواسع لليقظة الإستراتيجية (مجموعة اليقظة التكنولوجية واليقظة التنافسية) من أجل الاستعمال الهجومي للمعلومة"(5).

كما عرفه التقرير الخاص بالذكاء الاقتصادي والتنافسية، بأنه "عبارة عن قومية اقتصادية ، والذي سيكون الضامن لتماسكنا الاجتماعي"(6).

وعرفه "Carlo Revelli"، "بأن الذكاء الاقتصادي هو جمع، ومعالجة، وتوزيع المعلومات التي هدفها، "التقليل من عدم التأكد والتأثير"(7).

وتعرفه الجمعية الفرنسية للذكاء الاقتصادي: AFDIE، "الذكاء الاقتصادي هو مجموعة الوسائل المنظمة داخل نظام تسيير المعلومات، وانتاج المعلومة الضرورية لاتخاذ القرارات في إطار فعال خالق للقيم لكل الاطراف المشاركة"(8).

ويعرفه "Bernard Besson, Jean-Claude Poussin"، "الذكاء الاقتصادي هو وسيلة قادرة على معرفة وكشف التهديدات واغتنام الفرص بجميع أنواعها في ظرف شديد المنافسة (...). تعتبر قبل كل شيء لقاء بين الجهل (جمع المعلومة)، وإرادة كسر هذا الجهل، هاته الإرادة هدفها ترجمة هذا الجهل من خلال سؤال، وبعدها تحويله إلى هدف"(9).

يعرفه "Pierre Fayard": "الذكاء الاقتصادي يطبق المبادئ الإستراتيجية الخاصة بالاقتصاد، التي تساعد على استعمال الوسائل المتوفرة، وكذلك الحرية التي تساعد على تنوع المؤهلات المسبقة انطلاقات من المعارف التي يتم جمعها وإثراءها بصفة دائمة"(10).

يعرفه "Robert Guillaumot": "الذكاء الاقتصادي هو اتحاد مجموعة من التقنيات القديمة والجديدة التي تسمح بالحصول على معلومة فعالة حول موضوع معين في الوقت الذي نريد الحصول عليها الذكاء الاقتصادي هو المعلومة الصحيحة في الوقت الصحيح"(11).

وتعرفه دائرة الذكاء الاقتصادي باريس " Cercle d'Intelligence Economique "الذكاء الاقتصادي هو مجموعة عمليات التي تتعلق بجمع

وتحليل ونشر المعلومة المهمة والفعالة، بالنسبة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين (...)، تسمح للمؤسسة بممارسة جميع عمليات التأثير مثل "Lobbying"، وتسمح كذلك بحماية المؤسسة ضد جميع المخاطر والتهديدات المتعلقة بالأمن، وبيئة الأعمال⁽¹²⁾.

كما يعرفه "Christian Harbulot": "الذكاء الاقتصادي يجمع، أو يشمل كل عمليات المراقبة الخاصة بالبيئة التنافسية: اليقظة، الحماية، التحكم في المعلومة (الوقت، ضد - المعلومة)، التأثير (...). إشكالية الذكاء الاقتصادي تضع النقاط على الحروف على المجالين الثقافيين التاليين: العبور من ثقافة منغلقة إلى ثقافة متفتحة للمعلومة، أي العبور من ثقافة فردية إلى ثقافة جماعية للمعلومة"⁽¹³⁾.

ويعرفه تقرير حول "الذكاء الاقتصادي وإستراتيجيات المؤسسات"، "أن الذكاء الاقتصادي يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الأعمال المتناسقة للبحث، والفحص، والتوزيع، من أجل استغلال المعلومة المهمة من قبل الفاعلين الاقتصاديين، كل هاته الأعمال تكون لضمان الحماية اللازمة من أجل حماية ذمة المؤسسة في أفضل الشروط الوقت، والكلفة. المعلومة النافعة هي التي يحتاجها في مختلف مراتب اتخاذ القرارات في المؤسسة أو المجموعة، من أجل وضع الاستراتيجية والتكتيكات الضرورية لإصابة الهدف المرسوم من قبل المؤسسة، من أجل تطوير مكانتها داخل البيئة التنافسية، هاته الأعمال داخل المؤسسة تدور حول أهداف المؤسسة"⁽¹⁴⁾.

ويعرفه "Henri Dou, Hélène Desvais": "نقصد بالذكاء الاقتصادي، أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار كل العناصر الخارجية التي تسمح لها بردة فعل، من خلال نشاطاتها، هذا المفهوم (...). يشمل مجموعة النشاطات الخاصة بالمراقبة، التي لديها تأثير وتوجيه كبير على السياسة،

وجيوسياسية، والاقتصاد (...)، الذكاء الاقتصادي لا يشمل على تحليل أساسي، بل يتمحور حول وضع منهجية التصرف التي يكون هدفها الدفاع، ومتابعة اليقظة التكنولوجية. والتي يمكن التخلص منها أي اليقظة التكنولوجية، لأن بدون تكنولوجيا فعالة، خالصة، التحكم الاقتصادي لا يدوم طويلاً" (15).

بالنسبة لـ "Philippe Clerc": "المقصود بالذكاء الاقتصادي من خلال خصوصيته والتي لخصها في ثلاثة وظائف: التحكم في الذمة العلمية والتقنية، تحديد المخاطر والفرص، إعداد إستراتيجيات التأثير التي تكون في خدمة الامن الوطني و/أو المؤسسة. الذكاء الاقتصادي يشكل وعاء معلوماتي دائم لتحديد وتفسير حقيقة السوق، وهو مجموعة من التقنيات ومناهج تفكير للمتنافسين والشركاء، وثقافتهم، وتفكيرهم، ومؤهلاتهم، وجعلها حيز التطبيق" (16).

وبعد عرض هاته التعاريف، نلاحظ أن أغلبها يتمحور حول المعلومة والمعرفة، من أجل حماية المؤسسات الاقتصادية وكذلك الامن الوطني للدولة، لأن المعلومة تعتبر مادة أولوية في الاقتصاد الوطني، أي اقتصاد الدولة، فمن أجل حماية الاقتصاد الوطني لدولة يجب التحكم الجيد في المعلومة والمعرفة، اللذان يعتبران سلاح إستراتيجي فعال في يد الفاعلين الاقتصاديين سواء مدراء مؤسسات اقتصادية، أو رؤساء دول. فالذكاء الاقتصادي هو كذلك القدرة الاستباقية للدولة لتفادي الأزمة وإدارتها لاحقاً في حال وقوعها، معتمداً على روح الشراكة والحوار بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين.

وتجدر الإشارة إلى أننا تعمدنا في المطلب السابق، تعريف الذكاء الاقتصادي، من وجهة نظر فرنكوفونية، ولقد استعنا بكتاب " Monica Mallowan"، والتي عرضت فيه نظام الفرانكفوني للذكاء الاقتصادي ومحاولة اسقاطه على كندا الفرنكوفونية (كيبك (Québec)، وتعمدنا هذا

هدفه الإشارة أو التأكيد على تأخر الفرنكوفونين في هذا المجال أي الذكاء الاقتصادي، لأنه هناك أنظمة رائدة في الذكاء الاقتصادي، وهي النظام الأمريكي، البريطاني، والسويد، لذلك سنتطرق لهاته الأنظمة الكبرى في مجال الذكاء الاقتصادي فقط، وهذا في الفرع الثاني، أما في المطلب الثاني فسننتظر لتأخر فرنسا في هذا المجال، الفرع الثاني: الأنظمة المعاصرة الكبرى للذكاء الاقتصادي.

إن الدول الإنجلوساكسونية كانت السبابة في هذا المجال، لأنها تعتبر أول الدول التي بنت اقتصادياتها على المعرفة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وهناك دولة تسمى باليابان الصغرى لأوروبا وهي السويد بالإضافة لليابان، وهذا ما سنعالجه في النقاط الأربعة التالية: أولا- الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر مهمة يشترك فيها جهاز الاستعلامات وكذلك الهيئات والمؤسسات السيادية للدولة، والتي تشترك في الدفاع عن المصالح الاقتصادية الأمريكية، هناك سبعة مؤسسات يرأسها مسؤول سامي تابع لديوان الرئاسة⁽¹⁷⁾، (Le DNI, directeur for National Intelligence)، وهاته الهيئات السبعة هي :

وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA).

الوكالة الوطنية للأمن (National Security Agency).

الوكالة الاستخبارات عن طريق الأقمار الصناعية (ساتل)

National Reconnaissance Office (Imagerie satellitaire)

مكتب الذكاء والبحث (التحقيق):

Bureau of intelligence and Reasearch (INR) du département d'Etat (production d'analyses pays principalement).

مكتب التحقيقات الأمريكي (FBI).

وزارة الطاقة EnergyDepartment⁽¹⁸⁾.

الخزينة Department of the Treasury.

نظام اليقظة في الولايات المتحدة الامريكية تمارسه وزارة التجارة، هناك حوالي 1700 عون عبر العالم هدفهم ووظيفتهم هو تطبيق نظام اليقظة (Veille)، (التقليدية)، من خلال دراسة الأسواق العالمية، وجمع المعلومات عن المتنافسين الاقتصاديين⁽¹⁹⁾.

لأن قوة هذا النظام (الذكي) الأمريكي، تتلخص في الشراكة بين المؤسسات، وهيئات الدولة، وبين ما يعرف بجلب التفكير (Think Thanks)، بالإضافة للدواوين المجالس الذي يعطي دعم كبير لنظام الذكاء الاقتصادي في الدولة⁽²⁰⁾.

وهناك الدور الحكومي في الذكاء الاقتصادي الذي يخضع لرقابة الكونغرس الأمريكي، الذي يمارس رقابة وصائية إن صح التعبير على الوكالات والتي من أهمها: "Congressional Budget office"، وهي عبارة عن مديريةية تضم خبراء في المالية العامة، والسياسة الاقتصادية⁽²¹⁾.

فالأمانة العامة للخزينة، أو أمانة الخزينة، تتفرع عنها عدة مصالح فعالة في مجال الذكاء الاقتصادي وهي:

مصلحة الضرائب Assistant Secretary for Tax Policy et International Service Revenue، ومصلحة المحاسبة العامة Financial Management Service، الجمارك، Assistant Secretary for Financial Markets Treasury⁽²²⁾.

أما بالنسبة للملفات الاقتصادية (الصناعية) فدراستها تكون من طرف ديوان رئاسة الجمهورية L'Executive office of The Président وكذلك

من طرف ديوان العلوم والتكنولوجيا L'office Of science and Technology Policy، ووزارة الطاقة التي تضم مجموعة من الوكالات المستقلة مثل: Small Business Administration، وفي الأخير الكونغرس الأمريكي لديه اختصاص لخلف ما يعرف بـ "Task Force"، في ما يخص ملف يخضع لدراسة خاصة، نظرا لما يحتويه⁽²³⁾.

ثانيا- النظام البريطاني للذكاء الاقتصادي:

إن بريطانيا لا تتوفر على هيئة أو مؤسسة خاصة مكلفة بالذكاء الاقتصادي، ولكن هناك خاصية مهمة جدا، تميز النظام البريطاني، وهي الروابط أو العلاقات التكاملية بين بيئة الأعمال والإدارة، والجامعات، والمنظمات الغير حكومية ONG، وعلب التفكير "Think Thanks"، بالإضافة إلى المؤسسات والمراكز المالية⁽²⁴⁾.

وهناك ما يعرف بـ "DTI" "Ministère de commerce"، ووزارة التجارة "Eoreigin Office" التي تسهم وتشجع دائما التبادل بين القطاعين العام والخاص من هيئات مالية خاصة، بنوك، مؤسسات (شركات)، بالإضافة للمجال العلمي التكنولوجي المسمى "Global Watch"، التابع أو المدمج في "وكالة التجارة والاستثمار" UKTI، UK Trade and Investment، ومهمة "Global Watch" هي مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة "PME" في تطوير قدراتها المتطورة في الخارج⁽²⁵⁾.

ثالثا- النظام السويدي للذكاء الاقتصادي:

الذكاء الاقتصادي في السويد وبخلاف الكثير من الدول، فهناك ممارسة شاملة لهذا المفهوم، فالشبكة السويدية للذكاء الاقتصادي، تضم السلطات العمومية، الجامعات، وكذلك تضم نسيج جمعي مهم جدا من منظمات غير حكومية ONG، وهيئات أخرى هدفها تطوير الذكاء التنافسي، حيث تقوم بتبادل الممارسات الجيدة التطبيق أي الفعالة، بين الاستعلامات والأعمال، مثل "Le Foso" (Forum for Joint Intelligence)⁽²⁶⁾.

إن دولة السويد تتوفر على 50000 مؤسسة اقتصادية، وتشمل على مصالح وهيئات يمكن لها أن تقدم للنسيج الاقتصادي السويدي معلومات ودراسات هامة حول البيئة التنافسية⁽²⁷⁾.

أما بالنسبة للسلطات العمومية، فمهمتها وضع شبكة لجمع المعلومات العلمية والتقنية أو ما يعرف في السويد بـ "Réseau STATT" (Swedish Technical Attaches)، وهو عبارة عن نظام لتحليل ورد الفعل المسبق الموكول لوكالة اسمها " Swedish Emergency Management Agency"⁽²⁸⁾.

رابعا- النظام الياباني للذكاء الاقتصادي:

النظام الياباني أو ما يعرف بـ "سموراي المعلومة Samourais del'information" فاليابان وبعد الحرب العالمية الثانية جعلت من التطور الاقتصادي والصناعي كمتنافس لها لرجوع إلى الساحة الدولية، كقوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي انتصرت عليها في الحرب العالمية الثانية، بإلقائها للقنبلتين النوويتين (هيروشيما، نجازاك)، اليابان قامت بتطوير نظام فعال للذكاء الاقتصادي، وجعلت من المعلومة التنافسية، واعتبرتها كمصدر جماعي وليس فردي وهذا ما يلاحظ على أن اليابانيين يعملون بتعاون (Collaboration)⁽²⁹⁾.

النظام الياباني يشتمل على مجموعة من الفاعلين المعروفين والغير المعروفين، من بينهم "MITI"، والتي أصبحت "METI"، وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وكذلك "JETRO"، والتي تعتبر الرائدة في الذكاء الاقتصادي، والتي تجتمع تحت وصايتها 73 مكتب إعلام حول العالم⁽³⁰⁾.

كما يشتمل كذلك على الجمعيات المهنية، جمعيات علمية، وتجدر الإشارة إلى أنه في هذا النظام يلعب أستاذ الجامعة دوراً مهماً ومحوري، بل والجامعة من خلال نقل المعلومة⁽³¹⁾.

بعد عرضنا لأهم أنظمة الذكاء الاقتصادي المعاصرة أو السباقية في تطبيق ذكاء اقتصادي فعال يخدم اقتصاد وأمن الدولة، إلا أننا ركزنا فقط على أهم الملامح والهيئات والمؤسسات التي تقوم بهاته العملية أي جمع المعلومة التي تخدم المؤسسة الاقتصادية، أي تحمي الاقتصاد، وأمن الدولة.

"وفيما يخص النظام الفرنكفوني للذكاء الاقتصادي، فهناك تأخر كبير في هذا المجال سواء في الذكاء الاقتصادي أو الذكاء القانوني، لذلك سنعالج في هذا الفرع تأخر فرنسا في مجال الذكاء الاقتصادي،
المطلب الثاني: التأخر التشريعي الفرنسي في مجال الذكاء الاقتصادي.

ما لاحظته أغلب الاكاديميين والمختصين الفرنسيين هو تأخر فرنسا في هذا المجال "Intelligence économique، الذكاء الاقتصادي" "Le Retard Français، التأخر الفرنسي"، وهذا بالرغم من مجموعة التقارير التي اوكلها رؤساء الجمهورية الفرنسية لعدة مختصين من أجل دراسة وتطوير منظومة الذكاء الاقتصادي، قبل وبعد صدور المعلومة الخاصة بالدفاع الاقتصادي.

ففي فرنسا أول محاولة من أجل وضع سياسة حكومية خاصة بالذكاء الاقتصادي كانت من طرف الوزير الأول "Edward Balladur" الذي أنشأ سنة 1995، ما يعرف بلجنة "التنافسية والأمن الاقتصادي" "Le Comité pour la compétition et la sécurité économique"، التي صدر بعدها تقرير النائب "Henri Martre"، المعنون بـ "الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسات et stratégies des entreprises"، وهذا سنة 1994⁽³²⁾.

وبعد 10 سنوات من الركود في هذا المجال قام الرئيس الفرنسي آنذاك بإيكال مهمة إعداد تقرير حول الذكاء الاقتصادي للنائب "Bernard Carayon" وكان ذلك سنة 2003، والذي قدمه للوزير "Pierre Raffarin" في تلك الفترة، والذي قام بدمج 38 توصية، حيث أعطى "Corps

للمفهوم الحقيقي، أو للانطلاقة الحقيقية للسياسة العمومية في مجال الذكاء الاقتصادي (33).

وفي نهاية نفس السنة تم تعيين السيد "Alain Juillet"، بمرسوم رئاسي كمسؤول سامي مكلف بالذكاء الاقتصادي تابع للأمانة العامة للدفاع الوطني (34).

وفي سنة 2006 قام السيد "Bernard Carayon"، بوضع تقرير جديد أمام الوزير الأول السيد "Dominique de Villepin"، آنذاك والذي عنوانه بـ "السلاح الشرعي (المشروع)" "Armes égales" بين فيه آثار الشوملة "Globalisation"، على الاقتصاد في مجال التنافسية الدولية (35).

وفي سنة 2009، تم تنصيب المفوضية الوزارية للذكاء الاقتصادي والتي أوكلت لها مهمة التنسيق بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين في مجال الذكاء الاقتصادي، كما تقوم بدراسة عدة ملفات خاصة بهذا المجال، بطلب من الدولة، إلا أن هذا لا ينفي التأخر الفرنسي في مجال الذكاء الاقتصادي، فالانطلاقة الفعلية لم تكن إلا خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، كما تم ربط مفهوم الذكاء الاقتصادي بسياسة السلطة العمومية في هذا المجال، فما هو المقصود بالسياسة العمومية؟ إذ يعرفها "Yves Mény et Jean-Claude Thoening"، بأنها "برنامج تتحرك من خلاله السلطة العمومية" (36)، كما عرفها "Peter Hernon" ولكنه حصرها وربطها بالمعلومة، أي عرف السياسات العمومية للمعلومة "L'information"، بأنها "مجموعة القوانين، القواعد، التوجيهات، الأحكام والتفسيرات القانونية التي توجه وتقود دورة حياة المعلومة، هاته الدورة تتضمن تخطيط، خلق، إنتاج، جمع، توزيع ونشر المعلومة" (37).

إذن فالذكاء الاقتصادي مرتبط بالسياسة العمومية للدولة عامة وكذلك بالسياسة العمومية للدولة في مجال المعلومة والمعرفة، أي دور الدولة في تطوير التحكم في المعرفة كوسيلة للذكاء الاقتصادي، فالذكاء الاقتصادي

مرتبط باقتصاد المعرفة، فإذا كان الدفاع الاقتصادي في مفهومه السيادي يحرص على السير العام للاقتصاد وأمن المبادلات التجارية (الاقتصادية)، تصدير، استيراد، مالية... الخ، فالذكاء الاقتصادي مرتبط بما أصبح يعرف حالياً بالدولة إستراتيجية "L'Etat Stratège"، هدفه ضمان التعاون مع المؤسسات في ميادين عديدة، كالقليد، الاستثمارات، المنافسة... الخ، وهي قضايا تتعلق بالدفاع، الأمن، الذكاء الاقتصادي، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإصدار قانون من أجل مكافحة الجوسسة الاقتصادية، في أكتوبر 1996⁽³⁸⁾، والذي استكملته بعدة قوانين على غرار الحماية الجنائية لأسرار الأعمال، فما هو المقصود بأسرار الأعمال، وجريمة التجسس الصناعي في القوانين المقارنة؟ وما هي الحماية القانونية والقضائية المكفولة في هذا المجال أي مجال الأعمال؟ هذا ما سنعالجه في الفرع الثالث من بحثنا.

المبحث الثاني: تعريف أسرار الأعمال.

سنعالج في هذا الفرع مختلف التعاريف القانونية المقارنة التي تطرقت لهذا المفهوم نظراً لأهميته وارتباطه بما يعرف بالذكاء الاقتصادي، فكما ذكرنا الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإصدار قانون لمكافحة التجسس الاقتصادي، كما قامت بتكييف وإدراج جل أحكام ونصوص الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية والصناعية، من أجل حماية الأسرار التجارية في قوانينها الداخلية الفدرالية، لذلك سنعالج في المطلب الأولى، الأسرار التجارية في القانون الأمريكي، أو مدى حماية الأسرار التجارية في القانون الأمريكي، وبعدها في القانون الفرنسي.

المطلب الأول: تعريف السر التجاري في القانون الأمريكي والحماية المكفولة له.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وتدعيما لسياستها في مجال الدفاع والذكاء الاقتصاديين قامت بإصدار قانون يتعلق بمكافحة الجوسسة

الاقتصادية المنسوب إلى السيناتور كوهان، وهذا في 11 أكتوبر 1986، حيث يهدف هذا القانون إلى تجريم أعمال التجسس الاقتصادي التي تمارس إما من قبل حكومة أجنبية أو منظمة أو عميل أجنبي⁽³⁹⁾.

كما قام هذا القانون بإعطاء تعريف "للسر التجاري" "Trade secret"، بأنه: "يقصد بالسر التجاري، كل أشكال وتنوع المعلومة، مالية، تجارية، علمية، تقنية، اقتصادية، صناعية، مع إدراج الأشكال المخططات، الميكانيزمات، النماذج، الدراسات، الطرق، المنهجيات، التقنيات، الإجراءات، البرامج أو التقنيات، الرموز، التصنيفات، التخزين، الرسومات والصور. شرط أن يكون مالك هاته المعلومات قد اتخذ الإجراءات من أجل حفظ هاته الأسرار"⁽⁴⁰⁾.

فالمشرع الأمريكي كان ذكياً، كعادته دائماً فقد ربط تعريف السر التجاري بالمعلومة، فأطلق تشريعاً لم يقيد فيه المعلومة بنوع معين، بل أطلقها في جل الميادين التي تتعلق بالأسرار التجارية، من مالية، علمية، اقتصادية... الخ، ولكن اشترط أن تكون المعلومة ذات قيمة اقتصادية، بالإضافة إلى السرية (السر التجاري)، أي عدم العلم بها من طرف الجمهور (العامة)⁽⁴¹⁾.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عند التقديم لهذا القانون حيث قلنا أن هذا التشريع يجرم أعمال التجسس التي تكون لصالح حكومة أجنبية، أو منظمة أو عميل أجنبي (جاسوس أجنبي)، فقد جاء هذا القانون لحماية الأسرار التجارية بشكل عام، سواء كانت في القطاعات الإستراتيجية أو القطاعات العلمية العادية، ولكن بشرط "النية" أي "القصد"، فالذي يقوم بعملية الجوسسة وبيع المعلومة الاقتصادية (تجارية... إستراتيجية...)، يجب عليه أن يكون عالماً، قاصداً لهذا الفعل، التجسس لصالح دولة أو منظمة، مع علمه كذلك بملكية هذا السر التجاري للدولة الأمريكية.

حيث تصل العقوبة إلى 15 سنة سجنًا و(500 000) خمسمائة ألف دولار غرامة، وتصل إلى 20 سنة طبقًا لمرسوم صادر في 07 أكتوبر 2011⁽⁴²⁾.

كذلك وطبقًا للفرع 1832، الذي يهدف إلى تجريم سرقة الأسرار التجارية يمكن أن تصل عقوبة هذا الفعل إلى 10 سنوات و250 000 ألف دولار غرامة، كما يمكن للضحية طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء هذا الفعل، أي جراء هاتمة السرقة (السر التجاري)⁽⁴³⁾. وتجدر الإشارة أن مواد هذا القانون "Cohen Act"، تم إدراجها في الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك⁽⁴⁴⁾.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول الرائدة التي لديها ترسانة قانونية في هذا المجال أي مجال التجسس الاقتصادي، فبالإضافة إلى هذا القانون "Cohen Act"، والذي يعتبر كقانون ذو بعد عام في هذا المجال، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكييف قوانينها مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية للملكية الفكرية، فنظام الملكية الفكرية وقوانينها في الولايات المتحدة الأمريكية مرتبط بشكل مباشر بمواد الدستور المتعلقة بحق المؤلف وبراءات الاختراع، وفيما يتعلق بالعلامات التجارية وغيرها من أشكال الملكية الفكرية، تتمتع الحكومة الاتحادية وحدها بسلطة وضع قوانين فيما يتعلق بحق المؤلف والبراءات، وذلك لغرض صريح ألا وهو "النهوض بالتقدم"، المحقق في المجالات ذات الصلة، ومن المفهوم أن هذا البيان يرمي إلى ترسيخ القانون الأمريكي المتعلق بالملكية الفكرية في إطار تعزيز الفوائد الاقتصادية والنهوض بقيمة الابتكار والأعمال الإبداعية المتاحة للعامة⁽⁴⁵⁾.

كانت هاته نظرة خاطفة على حماية "السر التجاري" "Trade Secret"، في القانون الأمريكي، تطرقنا فيه لأهم قانون أو إن صح التعبير للقانون ذو البعد العام في حماية اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من التجسس، كما أشرنا فقط إلى تكيف الولايات المتحدة الأمريكية لقوانينها مع الاتفاقيات الدولية للملكية الفكرية⁽⁴⁶⁾، والنص عليها في قوانينها الاتحادية⁽⁴⁷⁾.

الفرع الأول: تعريف السر التجاري في القانون الفرنسي والحماية القانونية والقضائية المكفولة له.

التأخر الفرنسي، هذا ما أقره الاكاديميون الفرنسيون المتخصصون في هذا المجال فكما أقر الأكاديمي الفرنسي "Bertrand Warusfel"، عند تعليقه على قانون "Cohen Act"، "Loi Cohen" حيث قال أن هذا القانون يدعم الترسانة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الضربات الهجومية الخاصة بالاستعلام والذكاء الاقتصادي، وأضاف أن هذا عبارة عن تحذير لفرنسا التي لازلت مترددة في استكمال سياستها المتعلقة بالذكاء الاقتصادي الوطني بنظام قانوني⁽⁴⁸⁾.

فرنسا ليس لديها نظام قانوني وقضائي متقدم في مجال حماية "المعلومة" مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما جعل مصطلح أو مفهوم "السر التجاري" صعب التحديد هذا ما أبقى نوع من عدم التأكد فيما يخص الترتيب الصحيح الدقيق للأفعال المعاقب عليها⁽⁴⁹⁾.

أما بالنسبة لتعريف السر التجاري في فرنسا، فهناك عدة تعريفات لهذا المصطلح في القانون الفرنسي، كل في إطاره، فقد تم النص على السر التجاري والحماية القانونية المكفولة له، في عدة قوانين مثل: قانون المنافسة، القانون المالي (Financier)، القانون الاجتماعي (Social)، قانون الملكية الفكرية، قانون أسرار الدفاع (Secret de défense)، القانون

الجنائي، القانون الإداري، والقانون أو ما يعرف بقانون "de Blocage" المؤرخ في 26 جويلية 1968.

في فرنسا هناك شقين فيما يخص القضايا المتعلقة بالسر التجاري أي في حالة الانتهاك الغير المشروع لهذا السر، فيمكن للمتضرر اللجوء للقضاء الجزائي والمدني، أي هناك حماية جنائية وحماية مدنية. لذلك سنحاول التطرق لأهم التعاريف للسر التجاري طبقا للمفهوم الفرنسي، وبعدها سنعرض لبيان الحماية القضائية المكفولة له في حالة انتهاك هذا السر.

الفرع لثاني: تعريف السر التجاري في القانون الفرنسي.

إن السر التجاري وكما تعرفه مديرية الشؤون القانونية لوزارة الاقتصاد والصناعة والتشغيل، أن السر التجاري يحمي "المعلومة المتعلقة بمردودية المؤسسة، ورقم أعمالها، وزبائنها، وكذلك ممارستها التجارية، قيمتها، أسعارها ونصيبها في السوق، بالإضافة لمعطيات أخرى حساسة خاصة بالنظام التجاري" (50).

كما عرفه المشرع الفرنسي في قانون المنافسة على أن المعلومات المستوحاة من السر التجاري هي أن يكون الهدف من نقلها للطرف الآخر المنافس بصفة تمس بمصالح المؤسسة (51).

أما بالنسبة للقانون التجاري في مادته 4 - L 463، فهو ينص على السر التجاري لكن دون أن يعطي تعريف واضح له (52).

في القانون المالي الفرنسي (Code monétaire et Financier) (قانون النقد والمالية)، تنص المادتين 2 - L 465 و 1 - L 463 الفقرة الأولى، والفقرة الثانية من المادتين على عقوبة استعمال المعلومة ونشرها في الأسواق المالية (53).

في القانون الاجتماعي (قانون العمل Code de travail): في المادة 512، الفقرة 07 (L512-7)، حيث تعاقب على إفشاء سر الإنتاج " Secret defabrique" (54).

في قانون الملكية الفكرية الفرنسي: في المادة 621، الفقرة 1 (- L 621 1) تعاقب العامل الذي يفشي أسرار الإنتاج "Secret de Fabrique"، بعامين حبس وغرامة قدرها 30 000 أورو (55).

في قانون الدفاع الفرنسي: تنص المادة 1 - L 2311، على حماية المعلومات السرية التي لديها علاقة بالدفاع الوطني (56).

في القانون الجنائي: في المواد 311 الفقرة 1، والمادة 226 الفقرة 13، والمادة 323 الفقرة 7، وكذلك المادة 411 الفقرتين 5 و8 حيث جرم التقنين الجنائي، سرقة الوثائق السرية باعتبارها أشياء مادية في حين لم يجرم السرقات الغير مادية (المادة 311 الفقرة 1)، كما جرم سرقة الأسرار المهنية (المادة 226 الفقرة 13)، بالإضافة إلى الولوج للأنظمة المعلوماتية (323 الفقرة 7)، وأخيرا توريد المعلومات للمؤسسات أو القوى الأجنبية (المادة 411 الفقرة 5 و8).

في القانون الإداري (La Procedure de la CADA): القانون رقم 753-78 المؤرخ في 17 جويلية 1978، المتضمن مجموعة من التدابير الهادفة إلى تطوير العلاقات بين الإدارة والجمهور (الشعب)، حيث ضمن هذا القانون حق الولوج أو حرية الولوج للوثائق الإدارية.

فقد تم إنشاء هيئة مستقلة من أجل الدخول والاطلاع على الوثائق الإدارية "Lacommission d'accès aux documents administratifs" المختصرة في تسمية "CADA".

هناك وفي بعض الحالات لا يمكن الاطلاع على بعض الوثائق السرية الخاصة أو العامة سواء في مجال المعلومة الاقتصادية، أو التجارية، وكذلك في مجال الصفقات العمومية (57).

في القانون المسمى "de Blocage" المؤرخ في 26 جويلية 1968: حيث كان هدف المشرع الفرنسي من سن هذا القانون هو حماية المصالح العامة للدولة الفرنسية والدفاع عنها أو ما يسمى بالأمن العمومي للبلد "La Sécurité Publique du Pays"، هذا القانون يمنع أي رعية فرنسي متواجد بالخارج أن يعطي معلومات للسلطات العمومية الأجنبية، الإدارية أو القضائية يمكن أن تهدد المصالح الاقتصادية الأساسية لفرنسا⁽⁵⁸⁾.

إذن في فرنسا ليس هناك قانون خاص بالتجسس الاقتصادي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هناك عدة قوانين متفرقة نصت على ما يعرف بالسر التجاري "Trade Secret"، لكن بالنسبة للتسمية في القانون الفرنسي "Secret des affaires" أو "Secret d'affaires"، حيث جاءت كلمة "سر" "Secret"، مفردة إن صح التعبير، أما كلمة الاعمال فجاءت على صيغة الجمع⁽⁵⁹⁾، هذا بالإضافة إلى أنه في القانون الفرنسي هناك أسرار الأعمال، والأسرار المهنية، وأسرار الدولة.

لذلك سنتطرق في هاته النقطة إلى الحماية القضائية للسر التجاري وذلك بعرض وتحليل مجموعة من القضايا المتعلقة بالتجسس الصناعي والتي عرضت على القضاء الفرنسي.

الفرع الثالث: الحماية القضائية للأسرار التجارية (الأعمال) في القانون الفرنسي.

في القانون الفرنسي هناك شقين للحماية القضائية لسر الأعمال، شق جزائي وشق مدني، إلا أنه ليس هناك ما يعرف بـ "Punitive damages en anglais" باللغة الإنجليزية، الذي يطبق في المحاكم الأمريكية.

في فرنسا إصلاح الضرر يجب أن يتعلق فقط بالإصلاح المالي للضرر مهما كان نوعه، اقتصادي، جسدي، معنوي، هذا ما نصت عليه المواد: 1382، 1147، من القانون المدني الفرنسي.

للإشارة فقد قضت محكمة أمريكية (المحكمة العليا، كاليفورنيا) سنة 2003، على أحد المنتجين بـ 1 400 000 دولار أمريكي من جبر أو إصلاح الضرر وكذلك بمبلغ مساوي للضرر⁽⁶⁰⁾.

أما بالنسبة للحماية الجنائية لأسرار الأعمال، هناك عدة قضايا عرضت على القضاء الفرنسي في هذا المجال سنذكر أمثلة منها: قضية "VALEO" فاليو: وهي القضية التي قضت فيها المحكمة الفرنسية على السيدة "Lili Whuang" في 18 ديسمبر 2007، بسنة حبس، منها شهرين نافذين مع غرامة قدرها 7 000 أورو، حيث تعود وقائع القضية إلى أبريل 2005 أين قامت طالبة بتربص عند مجمع لصناعة السيارات بفرنسا، ولكن عندما أكملت تربصها قامت بسرقة معلومات ووضعتها داخل أجهزتها الإلكترونية الستة، هاته الأجهزة لديها قدرة كبيرة على تخزين المعلومات حيث تمت متابعتها بجريمة خيانة الأمانة.

إلا أنه تمت محاكمتها إلا على أساس "جريمة خيانة الأمانة"، الجريمة المعاقب عليها طبقا لنص المادة 314 الفقرة 1، من قانون العقوبات الفرنسي لأنه لم يكن هدفها سرقة المعلومات ونشرها للمنافسة⁽⁶¹⁾.

قضية "Michelin" ميشلان: تعود وقائع هذه القضية لسنة 2000، وهي السنة التي تم فيها توظيف المهندس "Marwan Arbaché"، بصفته مهندسا في الشركة الفرنسية "Michelin"، وهي شركة متخصصة في صناعة العجلات المطاطية، حيث أصبح مسؤولا في سنة 2004 على الفوج المتخصص في صناعة وإصلاح عجلات الوزن الثقيل "Vulcanisation poids lourds Europe"، ولكن قبل أن يستقيل من

منصب عمله في جانفي 2007، وفي نفس السنة قام بإرسال رسالة إلكترونية للشركة المسماة "Bridgestone" والمتخصصة كذلك في صناعة العجلات المطاطية، عارضا عليها عملية بيع للمعلومات خاصة بإنتاج أو بسر إنتاج شركة "Michelin"، وهذا لمدة 05 سنوات قادمة.

حيث كان يقوم بإرسال الرسائل الإلكترونية انطلاقا من عنوان إلكتروني تحت تسمية السيد "Fukuda"، وكأنه يمثل شركة يابانية، بعدها قامت الشركة الفرنسية برفع دعوى قضائية على السيد "Arbaché" وكان هذا في 10 أكتوبر 2007، ليصدر حكم المحكمة الفرنسية في 21 جوان 2010، ليتابع بالجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات المواد 411 الفقرة 6، والمادة 314، والمادة 1227 الفقرة 1، من قانون العمل الفرنسي التي تنص على سرقة أسرار الإنتاج "Secret de fabrication"، والمادة 411 الفقرة 6، بيع معلومات لشركة أجنبية، والمادة 314 والمتعلقة بخيانة الأمانة، إلا أنه تم الحكم عليه على أساس نص المادة 314، المتعلقة بخيانة الأمانة، ليحكم عليه بالسجن لمدة عامين مع وقف النفاذ و5000 أورو كغرامة⁽⁶²⁾.

قضية "L'affaire rose" روز: حيث قامت في هاته القضية السيدة "Rose"، وهو اسم مستعار كانت تستعمله عند القيام بعملها داخل شركة فرنسية، فقامت هاته الموظفة بسرقة "ملفات تجارية" خاصة بهاته الشركة والتي كانت لديها عدة فروع دولية، خاصة في آسيا، وبعد اطلاع المسؤول الأول على الشركة على معطيات وأسرار تجارية داخل أجهزة الإعلام وجدها قد سرقت وتم زيارتها من قبل، فقام برفع دعوى قضائية، فحوكمت وتمت متابعتها بالمواد 311 الفقرة 1، من قانون العقوبات

الفرنسي، وكذلك المادة 314 الفقرة 1 من نفس القانون، حيث صدر الحكم بتاريخ 26 سبتمبر 2011، القاضي بسجن السيدة "Rose" بـ 03 أشهر حبس مع وقف التنفيذ وبغرامة 3000 أورو كتعويض⁽⁶³⁾.

لقد قمنا بإعطاء أمثلة عن مجموعة مهمة من القضايا الخاصة بالتجسس الصناعي التي عرضت على القضاء الفرنسي، وهناك عدة قضايا أخرى مثل قضية "Renault" التي أقر فيها وزير الصناعة الفرنسي بأنها قضية تحرك حرب اقتصادية ضد فرنسا⁽⁶⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه في فرنسا يجب التمييز بين الأسرار المهنية، وأسرار الإنتاج، أو سر الإنتاج وسر التجاري، أو أسرار الأعمال، وأسرار الدفاع إلا أنه هناك صعوبة كبيرة في التمييز بينهم⁽⁶⁵⁾.

وفي الأخير وفي خاتمة حديثنا عن الأسرار التجارية، نقول وأنه وفي ظل الشمولة الاقتصادية، والحرب الاقتصادية التي يعرفها هذا القرن وفي ظل انضمام العديد من الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي قامت بتنظيم قواعد وأحكام عامة تتعلق بالتجارة الدولية، ومن ضمنها الأسرار التجارية المنصوص عليها في المادة 39 من الاتفاقية الدولية للمفاهيم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، هذه الأحكام العامة الملزمة لجميع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بدمجها في قوانينها الداخلية وملزمة أيضا بتطبيقها، هل هذا يعني أننا قد نصل إلى قدر معين من توحيد قوانين الأسرار التجارية بين مختلف الدول؟ (في ظل هيمنة أمريكية).

المطلب الثاني: الذكاء القانوني.

بعد تطرقنا لتطور مفهوم الدفاع الاقتصادي من أمن إلى دفاع أو من دفاع إلى أمن، ثم بعدها إلى مفهوم الذكاء الاقتصادي مع صعوبة تحديده، وتعريفه تعريفا قانونيا ثابتا لأنه متعلق بالسياسة الأمنية، وبالأخص

الاستعلام الاقتصادي⁽⁶⁶⁾، سنحاول في هذا المطلب معالجة موضوع مهم أو مصطلح مهم وهو الذكاء القانوني، فكما يقال من يحسن استعمال القانون لأهداف إستراتيجية يستطيع الحصول على امتيازات، أو بالأحرى هو الرابح، ففي عالمنا اليوم هناك مجالات كثيرة ومتنوعة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، فالذكاء القانوني يجب أن يكون كوسيلة للاستقرار واتخاذ القرارات في بيئة متحركة متطورة ومتشابكة، (بيئة معولمة).

القانون يعتبر آداة مناسبة لاتخاذ القرارات، في جو من المنافسة العالمية، فالأداة الأولى للمنافسة والثروة هي الذكاء.

وكما هو معروف لدى رجال القانون أن للقانون وظائف داخل الدولة من وظيفة تنظيمية ومؤسسية، في مجالات متعددة، سياسية، اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى الوظيفة الحمائية (دفاعية ووقائية).

لذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق في مجموعة من الفروع إلى تعريف الذكاء القانوني في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتطرق إلى أهمية الذكاء القانوني بالنسبة للدولة وكذلك بالنسبة للشركات أو المؤسسات الاقتصادية (الفاعلين الاقتصاديين).

الفرع الأول: تعريف الذكاء القانوني.

يعرف الذكاء القانوني بأنه: "طريقة أو منهج، ذكي وإستراتيجي للموارد القانونية أو الشبه القانونية"⁽⁶⁷⁾.

فالذكاء يركز على التنظيم أو على تنظيم المعلومة أو بالأحرى التنظيم العقلاني للمعلومة، المدعمة من طرف تكنولوجيات الإعلام والاتصال، من هنا يدخل الذكاء القانوني إلى ما يعرف بعائلة الذكاء الإستراتيجي فالذكاء القانوني ينتمي بمضمونه إلى الذكاء الإستراتيجي.

هناك وفي مجال الذكاء القانوني الإستراتيجي أربعة أشكال أو أربعة إستراتيجيات وهي استخراجية التنظيم والتموضع "Positionnement"، وإستراتيجية المرافقة، وكذلك إستراتيجية التقسيم.

إستراتيجية التنظيم: إن هدف هاته الإستراتيجية هو تنظيم المعلومة ومنهجية استغلالها، أو بالأحرى تنظيم الاحتياجات في مجال الموارد القانونية والشبه قانونية، من خلال تنظيم العمليات، التسيير المعلومة، الجمع، التحليل، النشر، التقدير، التحديد، بالإضافة إلى المخططات الإستراتيجية والتكتيكية⁽⁶⁸⁾.

إستراتيجية التوقع: هدفها هو تحديد المخاطر والتهديدات، من خلال تحسيس أصحاب القرار حول جميع الوضعيات، من أجل اتخاذ القرار المناسب⁽⁶⁹⁾.

إستراتيجية المرافقة: هدفها دعم ومرافقة متخذي القرار الإستراتيجي أو التكتيكي المحدد من طرف الهيئة، فهو أداة دعم ومرافقة⁽⁷⁰⁾.

إستراتيجية التقييم: هدفها هو إعطاء تقييم حول التألق الاقتصادي والتنظيمي والمعلوماتي للموارد أو المصادر الداخلية والخارجية، فهي أداة تصنيف "Outil de cotation"⁽⁷¹⁾.

فالذكاء القانوني إذن هو نتاج التطور الكبير في مجال ما يعرف بتكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC)، فالتسيير الذكي للموارد القانونية يعطي امتيازات كبيرة لأصحاب القرار الذين يطبقون الذكاء. ولشرح ما سبق ذكره أو بالأحرى تضيفه، سنحاول في الفرع الثاني الحديث عن أهمية الذكاء القانوني بالنسبة للدولة.

الفرع الثاني: أهمية الذكاء القانوني بالنسبة للدولة.

إن من أهم أهداف الذكاء القانوني هو جعل المعلومة القانونية الإستراتيجية سهلة الحصول بالنسبة لأصحاب القرار، فالمنافسة القانونية

أو بالأحرى التنافس بين الأنظمة القانونية، يعتبر مجال مهم لدى صانعي القرار في الدولة، ذلك في الوقت الحالي، في عالمنا المعولم أصبح هناك ما يعرف بالتنظيم القانوني وكذلك ما يعرف بخصوصة القانون، ذلك أن دور القانون حاليا تغير أو إن صح التعبير تطور، فهناك نوع من المنافسة بين الأنظمة القانونية أو بين الأنظمة القانونية الكبرى هذا ما جعل العديد من الدول تقوم بعملية تناغم أو توافق أو انسجام بين قوانينها، والامثلة في هذا المجال عديدة، مثل OMC، المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك مثل بعض القوانين داخل الاتحاد الأوروبي⁽⁷²⁾، لكن تبقى الإستراتيجية القانونية تغطي جميع الميادين في الدولة، خاصة الاقتصادية منها، فالنجاح الاقتصادي بطبيعة الحال يرافقه إستراتيجية قانونية ناجحة، في صنع القرار.

الخاتمة:

إنه وطبقا لما تم تحليله وذكره حول الذكاء الاقتصادي والقانوني، نقول أنهما يعتبران من المصطلحات القانونية الصاعدة التي فرضتها العولمة الاقتصادية، ذلك أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تهتم كثيرا بهذا المجال، بالإضافة إلى الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين، وهناك مصطلحين قانونيين يتعلقان بالذكاء يعرفان نجاح منقطع النظير وهما قانون الوطنية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، وهما مصطلحين أو موضوعين يستحقان الدراسة والبحث.

الهوامش:

- 1-Karim Benyekhlef, une possible histoire de la norme, les normativités émergentes de la mondialisation, Les Editions Thémis, 2008, P 28.
- 2-« Si, pour l'heure, ainsi que nous l'avons exposé plus haut, aucun texte l'égal ne régit précisément l'intelligence économique et sa pratique ». In OLIVIER DE MAISON ROUGE, LE DROIT DE L'INTELLIGENCE ECONOMIQUE, Patrimoine informationnel et secret d'affaires, Édition Lamy, France, 2011, P 27.
- 3-... Aussi la première difficulté à laquelle se confronte le chercheur réside-t-elle dans l'exercice de définition de l'intelligence économique (...). Le professeur Nicolas Moinet consacre un long développement dans son mémoire d'habilitation à diriger des recherches à la question de la définition de l'intelligence économique qu'il ponctue d'un point d'interrogation : « L'impossible définition de l'intelligence économique? », in Christian Marcon, La recherche Française en intelligence économique, Bilan et perspectives, "Intelligence économique", collection dirigée par Ludovic François – L'Harmattan, 2014, P63.
- 4-Alain juillet, « L'intelligence économique est un mode de gouvernance dont l'objet est la maîtrise de l'information stratégique et qui a pour finalité la compétitive et la sécurité de l'économie des entreprise », in Monica Mallowan, Nouvelle stratégies d'information, une étude des manifestations de l'intelligence économique dans la Francophonie canadienne, Éditions universitaires Européennes, 2011, P 50.
- 5-François Jakobiak, « Analogue à « la compétitive intelligence » des Américains, l'intelligence économique est une extension de la veille stratégique (ensemble veille technologique et veille concurrentielle) pour un usage offensif de l'information », Monica Mallowan, Op Cit, P 50.
- 6-Rapport « L'intelligence économique, compétitivité et cohésion social », « l'intelligence économique est un patriotisme économique ... qui sera le garant de notre cohésion social ». In, Ibid, P 51.
- 7-Cadre Revelli « L'intelligence économique est un processus de collecte et diffusion de l'information ayant pour finalité la réduction de l'incertitude ... et la volonté de mener des actions d'influence ». In Ibid. P 51.
- 8-AFDIE : « l'intelligence économique et l'ensemble des moyens qui organise en système de management de la connaissance, produit de l'information utile

prise de décision dans une perspective de performance et de création de valeur pour toutes les parties prenantes ». Ibid., P 48.

9-Bernard Besson, Jean-Claude poussin, « L'intelligence économique est un outil capable de détecter des menaces et opportunités de toute nature dans un contexte de concurrence exacerbée (...), elle est avant tout la rencontre entre l'ignorance et la volonté de s'affranchir de cette ignorance. Elle est la volonté de traduire cette ignorance en questions, puis en objectifs ». In Op Cit. P 48.

10-Pierre Fayard, « L'intelligence économique applique les principes stratégiques, qui optimise l'usage et le rendement des moyens disponibles, et de liberté qui diversifie les alternatives et les capacités d'anticipation à partir de la connaissance accumulée et enrichie en permanence », in Ibid. P 49.

11-Robert Guillaumot : « L'intelligence économique est la fédération d'un certain nombre des techniques anciens et des techniques nouvelles qui permet d'avoir à sa disposition une information pertinente sur un sujet donné ou moment donné où vous le voulez. L'intelligence économique, c'est l'information juste à juste temps ». In, Ibid, P 49.

12-Cercle d'Intelligence Economiques du MEDEF paris : « l'intelligence économique est l'ensemble des actions de collecte, d'analyse et de diffusion de l'information utile aux différents acteurs économiques (...etc.) permet à l'entreprise d'effectuer des actions d'influence, telle que le lobbying, elle sert également à protéger l'entreprise contre tous les risques et menaces liées à la sécurité, à la sureté, à l'environnement et au management », in, Op Cit. P 48.

13-Christian Harbulot : « L'intelligence économique englobe toutes les opérations de surveillance de l'environnement concurrentiel : Veille, protection, manipulation de l'information (heure, contre – information, ...), influence (...) La problématique de l'intelligence économique met l'accent sur les deux fossés culturels suivantes : passage d'une culture fermée à une culture ouverte de l'information ; passage d'une culture individuelle à une culture collective de l'information », in Monica Mallowan, Ibid, P 50.

14-Rapport « L'intelligence économique et stratégie des entreprises » : L'intelligence économique peut être définie comme l'ensemble des actions coordonnées de recherche, de traitement et de distribution, en vue de son exploitation, de l'information utile aux acteurs économiques. Ces diverses actions sont menées légalement avec toutes les garanties de protection nécessaires à la préservation du patrimoine de l'entreprise, dans les meilleurs conditions de délais et de coûts, l'information utile est celle dont ont besoin les

différents niveaux de décision de l'entreprise ou de la collectivité, pour élaborer et mettre en œuvre de façon cohérente la stratégie et les tactiques nécessaires à l'atteinte des objectifs définie par l'entreprise dans le but d'améliorer sa position dans son environnement concurrentiel. Ces actions, au sein de l'entreprise, s'ordonnent autour d'un cycle ininterrompu, générateur d'une vision partagée des objectif de l'entreprise ». in Monica Mallowan, Op Cit, P 51.

15-Henri Dou, Hélène Desvais, « on entend par intelligence économique la prise en compte par l'entreprise de tous les éléments extérieurs susceptibles d'interagir avec ses activités. Ce concept (...) englobe l'ensemble des activités de surveillance ayant une orientation forte sur la politique, la géopolitique et l'économie (...) l'intelligence économique ne procèdes pas d'une analyse fondamentale. Elle s'inscrit seulement dans la mise en place de méthodes de comportement destinées à défendre un environnement, à suivre la veille technologique et ne peut en aucun cas se substituer à elle, car sans technologie propres, la domination économique ne serait pas longue durée, In, Ibid, P 49.

16-Philippe clerc, « Trois fonctions majeurs le caractérisent : la maitrise du patrimoine scientifique et technique, la détection des menaces et des opportunités, l'élaboration des stratégies d'influence au service de l'intérêt national et/ou de l'entreprise. L'intelligence économique constitue un outil à part entière d'interprétation permanente de la réalité des marchés, des techniques et des modes de pensées des concurrents et partenaires, de leur culture, de leur intentions, et de leurs capacité à les mettre en œuvre ». in Monica Mallowan, Op Cit, P 49.

17-ERIC DELBECQUE, GERARD PARDINI, Les politiques d'intelligence économique, « QUE SAIS-JE? » 1er édition, 2008, P 113.

18-Ibid. P 113.

19-ERIC DELBECQUE, GERARD PARDINI, Les politiques d'intelligence économique, Op Cit. P 114.

20-Ibid. P 114.

21-Ibid. P 114.

22-Ibid. P 115.

23-ERIC DELBECQUE, GERARD PARDINI, Les politiques d'intelligence économique, Op Cit, P 115.

24-Ibid. P 109.

25-Ibid. P 109, P 110.

26-ERIC DELBECQUE, GERARD PARDINI, Les politiques d'intelligence économique, Op Cit, P 111 – P 112.

27- Ibid. P 112.

28-Ibid. P 112.

29-Christian Marcon, Nicolas Moinet, L'intelligence économique, DUNOP, Paris, 2006, P 112.

30-Ibid. P 112 – P 113.

31-Ibid. P 113.

32-Olivier de MAISON ROUGE, LE DROIT DE L'INTELLIGENCE ECONOMIQUE, patrimoine informationnel et secret d'affaires, Op Cit, P 26.

33-Ibid, P 26.

34-Olivier de MAISON ROUGE, LE DROIT DE L'INTELLIGENCE ECONOMIQUE, patrimoine informationnel et secret d'affaires, Op Cit, P 26.

35-Ibid. P 26.

36-Selon Yves Mény et Jean-Claude Thoening, « une politique publique est un programme d'action d'une autorité publique », in Hélène Masson, Les fondements politiques de l'intelligence économique, Thèse de Doctorat en Sciences politiques, Université Paris sud XI, Faculté, « JEAN MONNET » à SCEAUX, Droit – Economie -Gestion, 12 décembre 2001, Tome 1, P37.

37-Peter Hernon, définit les politiques publiques de l'information ainsi : « Une ensemble de lois, de règle, de directives, de jugements et d'interprétation juridiques qui dirige et conduit le cycle de vie de l'information. Ce cycle de vie comprend la planification, et la création, la production, la collecte, la distribution et la dissémination de l'information », in Hélène Masson, Les fondements politiques de l'intelligence économique, Op Cit, P 37.

38-Economic Espionage Act, Title 18 – crimes and criminal Procedure, Part I – crimes, Chapter 90 – protection of Trade secrets.

39-Chapitre 90- Protection des secrets du commerce § 19831. Espionnage économique.(a). Généralités – Quiconque, Sachant Sciemment que l'infraction profite à un gouvernement, une organisation ou un agent étranger, in, Bertrand Warusfel, la loi Américaine sur l'espionnage économique, In Revue Droit et Défense, 97/1, P 65.

40- § 1839. Définitions.Sont utilisé dans ce chapitre.

(1) ...

(2) ...

(3) Le terme « Secret du commerce » signifie toute forme et tout type d'information financière, commerciale, scientifique, technique, économique, industrielle, incluant modèles, plans, compilations, mécanismes, formules, études, prototypes, méthodes, techniques, procédés, procédures, programmes ou codes, matériels ou immatériels, procédés de conservation compilation, mémorisation, physique, électronique, graphique, photographique ou écrit si, (A) Le propriétaire de ces informations a pris des mesures raisonnables pour les garder secrètes, In Bertrand Warusfel, op Cit, P 66 – P 67.

41- (B) l'information a à une valeur économique propre, actuelle ou potentielle, qui ne consiste pas en des connaissances générales, pouvant être facilement et directement constatées par le public, in Ibid. P 67.

42- ..., Sanctionné par 15 ans de prison et 500 000 USD d'amande (porté à 20 ans suivant un décret du 07 octobre 2011), In Olivier de MAISON ROUGE, Op Cit, P 280.

43- Ibid. P 280.

44- ..., L'accord North American Free Trade Agreement (NAFTA, en Français ALENA) conclu entre les États-Unis, le Canada et le Mexique, Ibid. P 280.

45- يمنح الدستور صراحة الحكومة الاتحادية سلطة وضع قانون خاص بالبراءات وحق المؤلف لكنه لم يشير إلى العلامات التجارية، وقد وضع القانون الاتحادي الخاص بالعلامات التجارية حتى تتمكن الحكومة الاتحادية من تنظيم بعض أنواع التجارة، بـ. www.wipo.int

46- مثلاً: اتفاقية سنة 1952 بشأن حق المؤلف، اتفاقية إنشاء الويبو، معاهدة الويبو بشأن، حق المؤلف...

47- مثل القانون الاتحادي بشأن الأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل.

48- « ... sa finalité est clairement de renforcer l'arsenal juridique américain face aux pratique offensives du renseignement et de l'intelligence économique. Cela doit être un avertissement et un exemple pour la France qui hésité encore à compléter sa politique d'intelligence économique nationale par un volet juridique », in Bertrand Warusfel, Op Cit, P 64.

49- Toutefois, même si le système pénal américain est relativement avancé en matière de protection de l'information, la notion de secret d'affaires demeure encore difficile à cerner avec rigueur et précision et laisse subsister des incertitudes quant à la qualification précise des actes punissables, in « La

protection du Secret des Affaires » : Enjeux et proposition, Rapport du groupe de travail présidé par : M Claude Mathon, avocat général à la cour de cassation, 17 Avril 2009, M.H.R.C.I.E, P19.

50- Le secret d'affaires protège « Les informations tenant la rentabilité commerciales à ses coût, a ses prix ou à sa part de marché, ainsi qu'à d'autres donnés sensibles d'ordre commercial », in La Protection du Secret des Affaires : Enjeux et proposition, Op Cit, P08.

51- Ibid. P 08.

52- Ibid. P 08.

53- Le code monétaire et financier, en ses articles L 465 -1 et L 465 -2, sanctionne l'utilisation d'information privilégiées sur les marchés financier et la diffusion de fausses rumeurs, in Ibid. P 09.

54- Le code de travail, en son article L 465 – 7, sanctionne la révélation d'un secret de fabrique mais n'est opposable qu'aux seuls salariés et dirigeant de l'entreprise, in Ibid. P09.

55- – L'article L 621 – 1 du code de la propriété intellectuelle, ... La violation de se secret est notamment punie de deux ans d'emprisonnement et de 30 000 € d'amande, in Op Cit, P10.

56- L'article L 2311 -1, protège les informations confidentielles ayant trait à la défense nationale, Ibid. P 17.

57- tel est le cas des communications susceptibles de porter atteinte aux intérêts privés protégés par la loi, (...) ou s'agissant de secret en matière industrielle et commerciale (...), Les dossiers de marchés publics constituent le champs privilégié d'approche du sujet par la (CADA) ..., In Op Cit, P 17.

58- Rapport du groupe de travail présidé par M. Claude Mathon, Op Cit, P 18.

59- OLIVIER DE MAISON ROUGE, Op Cit, P 252.

60- ... en, La cour suprême de l'Etat de Californie condamnait le fabricant à 1 400 000 USD pour la réparation du préjudice, et à une somme équivalente au titre des dommages et intérêts punitifs, in Olivier de MAISON ROUGE, Op Cit, P 251.

61- Olivier de MAISON ROUGE, OP Cit, P 257 – P 258.

62- Ibid. P 258.

63- Olivier de MAISON ROUGE, OP Cit, P 259 – P 260.

64- ..., L'affaire « sécurité » et évoque une guerre économique, in www.latribune.fr.

65- ..., Difficultés politiques à imposer des réglementations nationales restreignant la communication ou les pratiques commerciales.

- Difficulté à définir juridiquement un véritables « secret des affaires » civilement ou pénalement sanctionné.

- Difficulté à distinguer les éléments privés pouvant intéresser la nation de ceux qui relèvent des seules stratégies d'entreprise et à justifier l'intervention publique dans le champ concurrentiel, in Bertrand Warusfel, Op Cit, 10.

66- ... Il est inutile de souligner que dans ce pays, comme partout dans le monde occidental (mais aussi chez nos voisins proches), il y a une forte interpénétration entre monde économique et services de renseignements. La CIA, mais aussi le NSA avec son réseau échelon jouent un grand rôle dans la compétitivité des entreprises américains. Selon Bertrand Carayon, 40% du renseignement américains est dirigé vers les informations économiques, in Mourad Preure pour un patriotisme économique , Op Cit, P 11.

67- Définition de l'intelligence juridique : «comme une approche intelligente et stratégiques de la ressource juridique et para-juridique », in Merkatis, Mariam Cury, Frédéric Escudier et Laurent Kabougo-Kongo, avec le concours de virginie Banet et d'autres, L'intelligence juridique, un nouvel outil stratégique, Ed, Economica, 2004, P 17.

68- Les juristratégies d'organisations (juris-organisation) s'attachent à organiser concrètement la ressource juridique et para-juridique qu'il s'agisse d'informations, de compétences, d'outils technologiques ou méthodologiques et de formation – nécessaire au positionnement à l'accompagnent et à l'évaluation juristratégique, in Merkatis, Op Cit, P18.

69- Les juristratégies de positionnement (juris-positionnement) : permettent une visualisation des risques et des opportunités présents réels ou potentiels, au sein de la sphère du décideur, in Ibid. P 18.

70- Les juristratégies d'accompagnent (juri-accompagnent) : s'attachent à soutenir la prise de décision stratégique dans la définition, la mise en œuvre, le suivi et l'évaluation des actions stratégiques et/ou tactiques définie par la structure, in Ibid. P 18.

71- Les juristratégie d'évaluation (juri-évaluation) : visent, quant à elles à fournir une évaluation de la performance économique, organisationnelle et informationnelle des ressources et dispositifs (interne et externe à la structure) d'intelligence juridique, in Ibid. Ibid.

72- Merkatis, Op Cit, P 18.